تـنـمية الرافديـن

ملحق العدد ١٢٣ المجلد ٣٨ لسنة ٢٠١٩

أثر التنافسية الدولية على النمو الاقتصادي في عدد من دول أمريكا اللاتينية للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٤

Effect of international Competitiveness on the Economic Growth in Some of Latin American Countries for the Period 2006-2014

مهند منير السلمان

مدرس – قسم الاقتصاد

كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة الموصل

Mohannad M. Al-Salman

Mohannad_alsalman@yahoo.com

الدكتور طه يونس حمادي

أستاذ– قسم الاقتصاد

كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة الموصل

Taha Y. Hammadi(PhD)

تأريخ استلام البحث ٢٠١٨/٣/٦

تأريخ قبول النشر ٢٠١٨/١١/١٥

المستخلص *

اتجهت الدول الى مرحلة متقدمة من العولمة ودخلت في إطار جديد من العلاقات الدولية تمثلت في التنافسية الدولية، فلجأت الى تعزيز قدرتها التنافسية. يهدف البحث الى قياس تأثير التنافسية في النمو الاقتصادي في عدد من دول أمريكا اللاتينية، مفترضين وجود علاقة إيجابية بين التنافسية والنمو الاقتصادي، يقدم هذا البحث المفاهيم المتعلقة بالتنافسية، رغم المؤشرات المتعددة لقياس التنافسية الا انه تم التركيز على مؤشر التنافسية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لما له من أهمية في التركيب والاستخدام في البحوث الاكاديمية.

الكلمات المفتاحية: *التنافسية، النمو الاقتصادي، أمريكا اللاتينية*

Abstract

Countries moved towards an advanced stage of globalization, entering into new framework of international relations, represented by international competitiveness. They resorted to enhance their competitive capabilities. The research aims at measuring the impact of competitiveness over the economic growth in a sample of Latin America countries, with an assumption of a positive relation between competitiveness and economic growth. This research presents the concepts concerned with competitiveness. Despite the multiple indicators for measuring it, concentration was on competitiveness indicator issued by world Economic Forum due to its importance in composition and use in academic researches.

Key words: *Cmpetitiveness, Economic Growth, Latin Amerca.*

المقدمة

تمثل التنافسية اليوم في عالم الاقتصاد أداةً مهمة وفاعلة في تطوير الاقتصادات ورفع قدراتها سواء كانت هذه الاقتصادات متقدمة أو نامية، فهي تعمل على تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية على حد سواء في ظل بيئة منسجمة مع العولمة الاقتصادية وانفتاح الاقتصادات على بعضها البعض وتحرير الأسواق العالمية، ولكن هذا الأمر سيلقي أعباءً مضاعفة على اقتصادات الدول النامية، مما يجعلها تتحمل مسؤوليات كبيرة وجسيمة، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة مسؤولياتها في مجال قياس مؤشرات التنافسية لاقتصاداتها ومن ثم تعزيزها بغية تضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة التي ستعمل هي الأخرى على زيادة حجم تنافسية اقتصاداتها.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذه الدراسة من الاهتمام المتزايد الذي تسعى إليه كل دول العالم من خلال إنشاء المنتديات والمراكز التي تنشر مؤشرات التنافسية، فضلا عن بذل الجهود المستمرة لتعزيز تنافسية الدولة على المستوى العالمي.

---

* بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة (تأثير المنافسة الدولية في النمو الاقتصادي لبلدان مختارة للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٥) مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل

مشكلة البحث

تبرز مشكلة البحث من حاجة العديد من الدول لرفع معدلات نموها الاقتصادي إلا أنها لم تنجح كثيراً في ذلك كونها لم تتمكن من بناء قدرتها التنافسية أو أنها تعاني من ضعف الدعامات المعززة لقدرتها التنافسية باعتبارها أحد محددات النمو الاقتصادي.

اهداف البحث

يهدف البحث إلى قياس تأثير التنافسية في النمو الاقتصادي لعدد من دول أمريكا اللاتينية.

فرضية البحث

يفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين التنافسية والنمو الاقتصادي، أي إن زيادة القدرة التنافسية تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

منهج البحث

يعتمد البحث أسلوب التحليل الاقتصادي المعزز بالحقائق والمعطيات فضلاً عن العمل التجريبي المستند إلى أدوات القياس الاقتصادي وصولاً إلى إثبات فرضية البحث.

واختُتِم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول ـ التنافسية والنمو الاقتصادي /الإطار النظري

أولاً- مفاهيم التنافسية

يخضع مفهوم التنافسية إلى المستوى الذي يتم به التحليل الاقتصادي سواء كان على مستوى الشركة أم القطاع أم الدولة، وفي هذا المجال سيتم الأخذ بتعريف التنافسية على مستوى الدولة.

فالتنافسية كما وردت في تقرير التنافسية العالمي الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum هي مجموعة من العوامل والسياسات والمؤسسات التي تحدد مستوى الانتاجية لدولة ما، ومستوى الإنتاجية بدوره يحدد مستوى الرخاء الذي يمكن للدولة الحصول عليه، فتميل الاقتصادات الأكثر تنافسية إلى أن تكون قادرة على تحقيق مستويات أعلى من الدخل، كما أن مستوى الإنتاجية يتحدد بالعائد على الاستثمار (كمعدل) في الدولة (Schwab, 2009, 3).

وقد ورد أكثر من مفهوم للتنافسية، فاعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي على تعريف التنافسية على أنها (القدرة على توفير البيئة الملائمة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة)، وكذلك هي: (قدرة الاقتصاد المحلي على الوصول إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد)، بينما أشار المعهد الدولي للتنمية الإدارية International Institute for management Development إلى التنافسية بقدرة الدولة (الاقتصاد) على توليد القيم المضافة وزيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات، وبالتالي التفوق في الأسواق الدولية والتعريف الرسمي الذي تعتمده منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD للتنافسية الوطنية هو (الدرجة أو المدى الذي بإمكان الدولة أن تنتج سلعاً وخدمات تلبي رغبة وذوق الأسواق الدولية في ظل سوق عادلة مفتوحة مع زيادة دخول أفرادها في الأجل الطويل (Garelli, 2002, 3).

ويعتقد مايكل بورتر Michael Porter أن أفضل طريقة لفهم التنافسية هي من خلال مصادر تقدم الدولة والذي يتحدد بإنتاجية الاقتصاد مقاساً بقيمة السلع والخدمات التي ينتجها للفرد الواحد أي ما يستلمه الفرد الواحد من السلع والخدمات وكذلك رأس المال والموارد وتسمح الإنتاجية العالية بدعم الأجور المرتفعة وتحفيز رأس المال وبالتالي رفع مستويات المعيشة (Porter, 2003, 7)، فالتنافسية

مصطلح حركي مرتبط بالسياسات والتنظيمات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لدعم تجارتها ونموها فبينما تحتاج الشركات إلى قوة عمل متعلمة للإنتاج، فإنها تحتاج أيضا إلى توسعة الأبعاد المتعلقة بالمؤسسات، والسياسات الاقتصادية وبيئة الأعمال السائدة في الدولة، أن هذه الاعتبارات لا تندرج في مفهوم الميزة النسبية (United Nations, 2004, 84).

ويُعَدُّ مفهوم التنافسية الذي أُدخِلَ في منتصف الثمانيات على يد مايكل بورتر Michael Porter هو بمنزلة التطور الحديث لفكرة الميزة النسبية التي قدمها ريكاردو Ricardo فحدث تحول في المفاهيم من مفهوم الميزة النسبية التي تتمثل بقدرات الدولة من موارد طبيعة وأيدٍ عاملة رخيصة ومناخ وموقع جغرافي، والتي تسمح بإنتاج رخيص وتنافسي إلى مفهوم الميزة التنافسية والذي يتمثل في اعتماد الدولة على التكنولوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج، ومستوى الإنتاجية وفهم احتياجات ورغبات المستهلك، فالميزة النسبية تشير إلى عوامل تتعلق بجانب العرض من خلال خفض الكلفة وإنتاج متدني الجودة في قسم منه، بينما الميزة التنافسية تركز على جانب الطلب في نوع المنتجات وجودتها والذي يتحقق من عوامل إنتاج متطورة ومدربة حتى لو أدى ذلك إلى زيادة الكلفة في الأجل القصير(زهية وشافية، ٢٠١٠، ٣٠-٤٠).

ثانياً- العلاقة بين التنافسية والنمو الاقتصادي

رغم تعدد النظريات التي تناولت مفهوم التنافسية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر إلا أن أولى النظريات التي أشارت إلى التنافسية ودورها في النمو الاقتصادي هي نظرية آدم سمث Adam Smith الذي كانت أفكاره منطلقاً لتشجيع المنافسة بين المؤسسات والدول، إذ اعتقد أن حرية الأفراد في داخل الدولة وحرية التجارة الخارجية باستطاعتها أن تعمل على التخصص في الإنتاج الذي يعتمد على التخصص في تقسيم العمل والتراكم الرأسمالي الذي يؤدي إلى تحقيق الوفورات في الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاجية (كينيث، ٢٠٠٠، ٨١)، فالاستثمار في رأس المال (الآلات الحديثة) والاستثمار في التجارة (توسيع الأسواق) يعمل على زيادة التخصص فتزداد الإنتاجية وينمو الإنتاج، كما أن النمو بحد ذاته من الممكن أن يتزايد مادامت الزيادة في الناتج تؤدي إلى تقسيم أكثر للعمل وبالتالي نموا أكثر (European Commission, 2003, 10)، ويبين سمث أن المكاسب من التجارة تتحقق عند الانتقال من حالة الاكتفاء الذاتي إلى تحرير التجارة عندما تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة أو مجموعة سلع، فإذا كان بإمكان دولة ما إنتاج سلعة ما باستخدام وحدات من العمل أقل فعندئذ ستمتلك هذه الدولة ميزة مطلقة في إنتاج هذه السلعة وعليها أن تصدر هذه السلعة أو تستورد السلع التي بإمكان الدول الأخرى أن تنتجها بمدخلات أقل منها لأن بإمكانها إنتاجها بكلفة أقل وبالتالي فان التجارة تتم من خلال الاختلافات المطلقة في الإنتاجية (European Commission, 2003, 11)، اما ريكاردو فقد بين ان المنافسة بين المؤسسات على المستوى الدولي من خلال التخصص في إنتاج السلع بالاعتماد على مقارنة كلفة عناصر الإنتاج مع الدول الأخرى، وبالتالي يكون لهذه الدولة ميزة نسبية لإنتاج هذه السلعة على أساس التقسيم الدولي للعمل (دويدار، ١٩٩٣، ١٥٨)، أي إن التخصص في الإنتاج وفي التجارة للدولة إذا كانت نسبة تكاليف الإنتاج مختلفة بين الدول، وهذا يعني أن أساس الصادرات هي فقط المزايا النسبية والتي عبر عنها بالاختلافات في إنتاجية العمل بين الدول والتي تؤدي إلى اختلافات في توليفة عناصر الإنتاج، وقد يكون أساس الميزة النسبية في الوقت الحاضر يعود إلى الفرق في التكنولوجيا (Reiljan, 2000, 34)، اذ افترض ريكاردو وجود التفوق التكنولوجي (كالإنتاجية المرتفعة للعمل) في الصناعات لكي تكون قادرة على التنافس بنجاح، ورغم التفوق التكنولوجي للمنتجين الأجانب الا أن الصناعة المحلية من الممكن أن تتراجع وتضمحل إذا لم تتمتع بميزة نسبية (European Commission, 2003, 12)، فالتنافس بين الصناعات وفق مفهوم ريكاردو يعود إلى امتلاك الميزة النسبية الأقوى التي تسمح للصناعة بالاستمرار بالإنتاج وفق تكاليفها الأقل، فالقدرة

التنافسية للدولة تعتمد على قدرة استخدام الموارد، وتقليل تكاليف الإنتاج من خلال التخصص وتقسيم العمل وبالتالي ستتحول الميزة النسبية إلى اختراق للأسواق الدولية.

فأساس التنافسية وفق النظرية الكلاسيكية يعود إلى التباين في الهبات الطبيعية لعناصر الإنتاج التي تؤدي إلى التخصص في إنتاج هذه السلعة أو تلك (De-Zhang, 2012, 10)، وبسبب الاختلافات التكنولوجية بين الدول تحصل الاختلافات في الإنتاجية.

ورغم أن نظرية ريكاردو لاقت قبولا واسعا إلا أنها لم تبين سبب امتلاك سلعة ما ميزة نسبية، والتي بينتها نظرية هكشر-اولين Heckscher-Ohlin من خلال نظريته في التجارة الدولية التي بين فيها أن سبب وجود ميزات نسبية لبعض الدول في إنتاج بعض السلع يعود إلى كثافة استخدام عوامل إنتاج تكون ذات وفرة في هذه الدولة (Markusen, 1995, 293).

ان التباين في وفرة عوامل الإنتاج بين الدول يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول، فتلجأ الدول إلى استخدام عنصر الإنتاج الذي يتوافر لديها بنسبة أكبر في إنتاج السلع التي تتطلب عناصر الإنتاج هذه، وبالمقابل تقوم باستيراد السلع التي تتطلب عناصر إنتاج لا تتوافر لديها، وبالتالي تصدر الدولة ذات الوفرة برأس المال سلعا كثيفة رأس المال Capital Intensive Goods بينما الدول ذات الوفرة بالعمل تصدر سلعا كثيفة العمل Labor Intensive Goods.

لقد أشار كينز Keynes إلى التنافسية من خلال فعالية الأسواق في تعزيز التنافسية، فبخلاف الكلاسيك بين كينز أن عدم مرونة الأسعار تؤدي إلى تغيير كميات الإنتاج وليس العكس، فضلاً عن أن كينز افترض أن عنصري الإنتاج (العمل ورأس المال) يكمل أحدهما الاخر (European Commission, 2003, 2-6)، واعتقد أن على الحكومة أن تدعم الشركات اين ما كانت لدعم المنافسة، لأنه حسب اعتقاد كينز أن الفائز من المنافسة يحصل على كل شيء من أجل تحقيق الأرباح الاحتكارية في المستقبل، كما أن تنافسية الدولة زيادة عن تنافسية الشركات تتحدد بكفاءة السياسة الاقتصادية الحكومية، والتي بدورها عليها أن توافر الشروط الضرورية التي تمكن الكل من دخول السوق (Reiljan, 2003, 34)،

ويفترض كينز أن هناك عوائد غلة متزايدة وأن نمو الناتج يعتمد على دالة الطلب على الصادرات والتي تمثل تنافسية الدولة والتي هي دالة في معدل نمو الطلب العالمي ومعدل زيادة أسعار الناتج للدولة، كما تعتمد الدالة على معدل نمو الأجور والإنتاجية.

إن أساس هذه العملية التراكمية نمو الإنتاجية والزيادة في الناتج، والتي بدورها تشجع التغيرات التكنولوجية داخل الشركات وفيما بينها في الدولة، وهذا يعزز من التخصص ويعمل على تراكم أنواع معينة من رأس المال الذي يتجسد في التقدم التكنولوجي والابتكار (Vuković, 2012, 56)، والذي يزيد من القدرة التنافسية للدولة.

ويكمن جزء كبير من التركيز ضمن نموذج النمو الداخلي في الطرائق التي تؤثر بها هذه العمليات والصفات على القدرة التنافسية للمدن والمناطق، ولنظرية النمو الداخلي تأثيره المباشر في السياسات والممارسات، مع إيلاء اهتمام كبير للاستراتيجيات التي قد تعزز القدرة التنافسية المحلية والإقليمية، ويوجه الاهتمام إلى المؤشرات التي تهدف إلى تحسين الابتكار ورأس المال البشري والبيئة الجيدة والبنية التحتية ومجموعة من الخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الأخرى "الداخلية" التي تعد ذات أهمية كبيرة للقدرة التنافسية المحلية والإقليمية (Plummer and others, 2014, 2).

المبحث الثاني- مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي لقياس التنافسية

تعد التنافسية من مؤشرات الازدهار الاقتصادي ولهذا اتجهت الجهود إلى تطوير طرائق قياسها، وقد تعددت مؤشرات قياس التنافسية فمنها ما يصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي ومنها ما يصدرها البنك الدولي وغيرهم من المنظمات الاقتصادية كما أن هناك مؤشرات قياس للتنافسية غير مركبة تعتمد على متغير واحد. إن الاختلاف في مؤشرات قياس التنافسية لدول ما يعود إلى عدم وجود نظرية صريحة تدل على كيفية اختبار مؤشرات التي تعبر عن مستوى التنافسية للدولة والتأثيرات بين هذه المتغيرات والاتجاهات السببية فيما بينها، والمؤشرات المستخدمة في قياس التنافسية عديدة ومنها مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي

يقدم المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum (WEF) سنوياً في تقريره (تقرير التنافسية العالمي) مؤشر التنافسية العالمي (Global Competitiveness Index) ويوضح نقاط القوة والضعف لاقتصاد كل دولة، ويعد هذا المؤشر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية للدولة وتحسين تنافسيها الجزئي والكلي.

يمثل مؤشر التنافسية العالمي الجديد (GCI) فهرساً شاملاً للغاية فهو يوجز مؤسسات الاقتصاد الكلى والجزئي التي تمثل القدرة التنافسية الوطنية، وهذا المؤشر الجديد الذي اعتُمِدَ يستند على نموذج واحد كأساس للبحوث الأكاديمية الحديثة، وصُمِّمَ لتوسيع البحث والرؤى العملية لصانعي السياسات، كما أنه أيضا ينشئ إطاراً منهجياً مستقراً للسنوات القادمة، ويضم هذا المؤشر ترتيبا تنازليا من الدولة الأكثر تنافسية إلى الأدنى، فضلاً عن قيمة للمؤشر تتراوح بين ١-٧، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الـ ٧ دل على تنافسية أفضل للدولة، ويركز مؤشر التنافسية العالمي على محددات مستوى الإنتاجية التي يمكن أن يحافظ عليها الاقتصاد الوطني، وهو المحرك النهائي للازدهار الوطني، ويعتمد المؤشر على البيانات التي تُجمَع من عدد من المصادر العامة والاستقصاء السنوي الفريد للآلاف من المدراء التنفيذيين من جميع أنحاء العالم، وسَتُضَمَّنُ معظم المؤشرات الفردية المستخدمة في المؤشرات السابقة في المؤشر الجديد، في حين أن العديد من العناصر تبقى على حالها، والمؤشر الجديد يدمجها في بنية مفاهيمية جديدة وأكثر قوة، وسوف تستخدم أيضا منهجية إحصائية جديدة وأكثر دقة (Porter and others, 2008, 43).

ويركز مؤشر التنافسية العالمي على الرفاهية الاقتصادية وارتفاع المستوى المعاشي في حساب وترتيب الدول، وقد اعتُمِدَ متغير لقياس تنافسية ١٤٤ دولة في تقرير ٢٠١٤-٢٠١٥، وبعدها جُمِّعَتْ هذه المتغيرات في اثنتي عشرة قائمة أطلق عليها الركائز أو الدعامات Pillars، والتي تقيس التنافسية لكل دولة (Schwab, Sala-i-Martín, 2015, 4-10)، وهذه الدعامات هي:

1. المؤسسات
2. البنى التحتية
3. بيئة الاقتصاد الكلي
4. الصحة والتعليم الاساسي
5. التعليم العالي والتدريب
6. كفاءة سوق السلع
7. كفاءة سوق العمل
8. تطور السوق المالي
9. الاستعداد التكنولوجي
10. حجم السوق
11. تطور الأعمال

12. الابتكار

لقد تم الاعتماد في بناء هذا المؤشر على نظرية النمو ومراجعة المتغيرات التي اعتمدت عليها نماذج النمو، كالتجارة الخارجية والمؤسسات المالية وسوق العمل، ويعتمد تكوين هذا المؤشر على نوعين من البيانات، وهي:

الأول- البيانات الكمية

وهي البيانات المرتبطة بالأداء الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، اذ يتم الحصول على هذه البيانات من قاعدة البيانات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.

والثاني- البيانات النوعية

وهي البيانات التي يُحصَلُ عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد على آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة، وتقسم دعائم التنافسية على ثلاثة أقسام والتي يصفها تقرير التنافسية العالمي بمحركات التنافسية (Competitiveness Drivers) التي تعتمد على مرحلة التنمية في الدول.

ويكون الاقتصاد في المرحلة الأولى من التنمية معتمداً على عوامل الإنتاج ويكون التنافس بين الدول على أساس هبات العوامل، العمالة غير الماهرة، والمواد الأولية بينما تتنافس الشركات على السعر وبيع المنتجات الأولية أو السلع وتنعكس الإنتاجية المتدنية في مخطط أجور منخفضة، ولتحسين الوضع التنافسي للدول في هذه المرحلة من التنمية يجب تفعيل الأداء الجيد لمؤسسات القطاع العام والخاص (الدعامة الأولى) وبنية تحتية متطورة (الدعامة الثانية) وبيئة اقتصاد كلي مستقرة (الدعامة الثالثة) وقوة عمل صحية وحاصلة على الأقل على التعليم الأساسي (الدعامة الرابعة)، وعندما تزداد تنافسية الدولة فإن الإنتاجية تزداد وترتفع الأجور مع تقدم التنمية.

ومن ثم تنتقل الدولة إلى مرحلة التنمية التي تعتمد على الكفاءة، عندها على الدول أن تطور عمليات إنتاج ذات كفاءة أكبر وتعمل على تحسين نوعية المنتجات، لأن الأجور قد ارتفعت وليس بالإمكان زيادة الأسعار، فعندها ستعتمد التنافسية بصورة أكبر على التعليم العالي والتدريب (الدعامة الخامسة) وعلى أسواق سلع كفوءة (الدعامة السادسة) وأسواق عمل ذات أداء جيد (الدعامة السابعة) وأسواق مالية متطورة (الدعامة الثامنة) والقدرة على استغلال المنافع من التكنولوجيات القائمة (الدعامة التاسعة) ومن ثم الأسواق المحلية أو الأجنبية الكبيرة (الدعامة العاشرة).

وأخيرا تنتقل الدول إلى مرحلة قيادة الابتكار التي عندها ترتفع الأجور بنسبة كبيرة بحيث إن الحفاظ على هذا المستوى من الأجور أو من مستوى المعيشة يتطلب أن تكون الأعمال قادرة على المنافسة مع منتجات جديدة وفريدة من نوعها، وعند هذه المرحلة تتنافس الشركات من خلال إنتاج سلعٍ جديدة ومختلفة باستخدام عمليات إنتاج متقدمة (الدعامة الحادية عشرة) وباستخدام ابتكارات جديدة (الدعامة الثانية عشرة) (Schwab, 2011, 8-9).

المبحث الثالث ـ أثر التنافسية الدولية على النمو الاقتصادي لعينة من دول أمريكا اللاتينية للمدة ٢٠٠٦ـ٢٠١٤

من أجل تقدير أثر التنافسية في معدل النمو الاقتصادي فقد اختيرت عدد من الدول النامية من دول أمريكا اللاتينية كعينة للبحث هي (البرازيل، الدومينيكان، بنما، نيكارغوا)

لقد تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها ٩ سنوات ٢٠٠٦- ٢٠١٤، تعتمد على مؤشر التنافسية الدولية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات الحديثة، إذ ابتدأ في اصداره من ٢٠٠٦، ولكي يصبح النموذج القياسي أكثر واقعية وشمولا اضيف عددا من المتغيرات التفسيرية الأخرى التي نعتقد أنها محددات مهمة للنمو الاقتصادي، وهي: النمو السكاني والاستثمار الأجنبي المباشر والادخارات وإجمالي تراكم رأس المال، لقد تم بناء النموذج بالاعتماد على العلاقة بين التنافسية الدولية ومعدل النمو الاقتصادي ووفق هذه العلاقة تم بناء النموذج بالاستناد الى مؤشر التنافسية الدولية كمتغير رئيس مؤثر في معدل النمو الاقتصادي، وباقي المتغيرات تعد متغيرات مساعدة، ولهذا السبب ظهرت بعض المتغيرات غير المعنوية في النموذج، او أدت الى ظهور مشكلات قياسية واحصائية بين هذه المتغيرات ومتغير التنافسية الدولية، وقد استخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لوجود أكثر من متغير مستقل وحسبت قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS (The Method of Ordinary Least Squares) وهذه الطريقة تتميز بأفضل تقديرات خطية غير متحيزة، وبهدف حساب التغيرات التي تطرأ على كل متغير معتمد في كل دولة بدلالة المتغيرات المستقلة قيس أثر المتغيرات المذكورة سابقا في المتغير المعتمد وفي أثناء المدة الزمنية المشار اليها.

دول أمريكا اللاتينية:

1. البرازيل *Brazil*:

من أجل تقدير أثر التنافسية على النمو الاقتصادي فقد اختُبرت نماذج عدة باستخدام جميع المتغيرات المذكورة في التوصيف، إلا أن أفضل توصيف للأنموذج كان الآتي:

$$Ln\ GDP = 6.589 + 0.2558\ GCI + 0.0656\ Ln\ FDI$$

t test	(20.05)	(3.21)	(3.38)
S.E.	0.329	0.0796	0.0194

الاختبارات	F	R^2	S.E.	D.W.
	48.34	93.08%	0.0213858	1.739

إذ أن:

Ln GDP النمو الاقتصادي المعبر عنه بالنمو بمتوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

GCI مؤشر التنافسية العالمية

Ln FDI صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بالأسعار الجارية (بالصيغة اللوغاريتمية)

تشير نتائج التقدير إلى أن التنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر تحدد تقريبا (٩٣%) من التغيرات التي تحصل في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل، أي أن المتغيرات في الأنموذج المقدر تفسر (٩٣%) من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي وهي التنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر، أما القيمة المتبقية من التغيرات التي تبلغ (٦%) فإنها تعود إلى تأثير عوامل كمية أخرى غير داخلة في الأنموذج المقدر، أو قد تكون متغيرات نوعية تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي.

ومن خلال استخدام اختبار (t)، لمعرفة معنوية المتغيرات المفسرة يتبين معنوية المتغيرات المفسرة (التنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر) في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد، وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (٥%) ودرجة حرية (٧)، والذي يدل على وجود العلاقة الدالية بين المتغيرات في الأنموذج، كما أن قيمة (F) المحتسبة تظهر معنوية الأنموذج، وذلك لأن قيمة (F) المحسوبة كانت أكبر من قيمتها الجدولية عند

مستوى معنوية (٥%) ودرجة حرية (٧)، ويبين الأنموذج عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال قيمة اختبار (دربن واتسون) Durbin-Watson، وكذلك عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد من خلال معامل تضخم التباين(VIF).

وكانت نتائج التقدير منسجمة مع النظرية الاقتصادية وفرضية البحث، فنتائج التقدير تبين أن متغير **التنافسية (GCI)** كان على علاقة إيجابية ذات تأثير معنوي في معدل النمو الاقتصادي للبرازيل المعبر عنه بمقدار حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في هذا وباحتمالية خطأ صغير جدا بلغ (٠,٠١٨)، وبلغت مرونة التنافسية (١,٠٨) ، أي أن الزيادة بالتنافسية بـ(١%) تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (١,٠٨%) وأن هذه العلاقة كانت منسجمة مع المنطق الاقتصادي وفرضية البحث التي تبين أن التنافسية لها تأثير إيجابي معنوي في النمو الاقتصادي، كما تظهر نتائج التقدير أن متغير **الاستثمار الأجنبي المباشر** (FDI) كان على علاقة إيجابية وذات تأثير معنوي في معدل النمو الاقتصادي وباحتمالية خطأ بلغت (٠,٠١٥)، وبلغت مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر (٠,٠٦٥) والإشارة الموجبة تبين أن الزيادة في هذا المتغير بمقدار (١%) تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج بمقدار (٠,٠٦٥%) في البرازيل، ان زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى زيادة المساهمة في رفع معدلات الاستثمار وزيادة تدفق رأس المال والمساهمة في النمو الاقتصادي من خلال رفع كفاءة الإنتاج، وزيادة فرص العمل، وتقليل البطالة، وهذه العوامل تعمل على زيادة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ان عدم معنوية متغير السكان هو بسبب الزيادة المستمرة في عدد السكان والتي تعمد الى التأثير سلبيا في معدل النمو ولاسيما إذا كانت الدولة تعاني من نسب فقر مرتفعة وتباين عالي في توزيع الدخل، اذ يتركز (٤٢,٦%) من السكان في الجنوب الشرقي من البرازيل والذين يمثلون (٥٨.٣%) من مجموع الدخل وتنخفض نسبة الكثافة السكانية ومعدل الدخل باتجاه الشمال والغرب، ان التباين في توزيع الدخل أدى الى تراجع معدل الادخار وتذبذبه وبالتالي عدم معنوية هذا المتغير في التأثير في معدل النمو الاقتصادي

ويعد عدم معنوية اجمالي تراكم راس المال في التأثير في النمو الاقتصادي بسبب تأثر البرازيل بالأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ والذي أدى الى تدهور الوضع المالي وحصول عجز في الموازنة اقترب من الـ (١٠%) من الناتج المحلي الإجمالي.

2. الدومينيكان *Dominican Republic*:

قُدِّرت نماذج قياسية عدة لمعرفة أثر التنافسية في النمو الاقتصادي، واستُخدِمت جميع المتغيرات المذكورة في التوصيف، إلا أن توصيف الأنموذج الذي أعطى معنوية أفضل كان الآتي:

***Ln* GDP= -4.55 + 1.108 GCI + 0.386 *Ln* GCF**

t test (1.15) (3.38) (2.06)

---

* تحسب مرونة الدالة شبه اللوغاريتمية اليسرى بالطريقة التالية: $\epsilon = b_1 \overline{X}$ بالاعتماد على المصدر الاتي: Gujarati, D. (2014). Econometrics by example. Palgrave Macmillan, p40.

S.E.	3.97	0.328	0.188	

الاختبارات	F	R^2	S.E.	D.W.
	13.87	82.21%	0.0414106	2.007

إذ أن:

Ln GDP النمو الاقتصادي المعبر عنه بالنمو بمتوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

GCI مؤشر التنافسية العالمية

Ln GCF إجمالي تكوين رأس المال، بالأسعار الثابتة (بالصيغة اللوغاريتمية)

تشير القوة التفسيرية للأنموذج المقدر أن (٨٢,٢١%) من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي هي بسبب التنافسية والمتغيرات المفسرة الأخرى في الأنموذج، أما القيمة المتبقية من التغيرات التي تبلغ (17.79%) فإنها تعود إلى تأثير عوامل أخرى غير داخلة في الأنموذج المقدر، أو قد تكون متغيرات نوعية تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي.

واختُبرت معنوية المتغيرات في التفسير باستخدام اختبار (t) ، وتبين من القيمة المحسوبة لاختبار (t) معنوية المتغير المفسر (مؤشر التنافسية) في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد بسبب أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (٥%) ودرجة حرية (٧)، والذي يدل على وجود العلاقة الدالية بين المتغيرات في الأنموذج، ومعنوية إجمالي تكوين رأس المال، إذ أن قيمة (t) المحسوبة كانت أكبر من قيمتها الجدولية، كما أن قيمة (F) المحتسبة تظهر معنوية الأنموذج، وذلك لأن قيمة (F) المحسوبة كانت أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٥%) ودرجة حرية (٧)، وبلغت قيمة اختبار (دربن واتسون) (٢,٠٠٧) الذي يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في الأنموذج، وكذلك تدل قيمة (VIF) على انعدام مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

وبينت نتائج التقدير أن متغير **التنافسية (GCI)** كان على علاقة إيجابية ذات تأثير معنوي في معدل النمو لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاقتصادي في الدومينيكان، وأن هذه العلاقة كانت منسجمة مع المنطق الاقتصادي وفرضية البحث التي تبين أن التنافسية لها تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي، وبلغت المرونة (٩,٥٢) أي أن زيادة التنافسية (١%) تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٩,٥٢%)، وتبين نتائج التقدير لهذا الأنموذج أن متغير **إجمالي تكوين رأس المال (GCF)** كان على علاقة طردية ذات تأثير غير معنوي في معدل النمو لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لهذه الدولة، وبلغت مرونة المتغير (0.38)، فالزيادة (١%) من إجمالي تكوين رأس المال تؤدي إلى زيادة (٠,٣٨%) في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

3. بنما *Panama*:

من أجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة في النمو الاقتصادي في بنما أعطت الصيغة شبه اللوغاريتمية المزدوجة أفضل النتائج الآتية:

***Ln* GDP= 4.646 + 0.862 GCI + 0.203 *Ln* GS**

t test	(9.65)	(6.01)	(2.01)
S.E.	0.481	0.144	0.101

إذ أن:

الاختبارات	F	R^2	S.E.	D.W.
	47.05	94.01%	0.0432866	1.58740

Ln GDP النمو الاقتصادي المعبر عنه بالنمو بمتوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
GCI مؤشر التنافسية العالمية
GS إجمالي الادخار ، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالصيغة اللوغاريتمية)

تشير القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج إلى أن "٩٤,٠١ % " من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي هي بسبب التنافسية والادخار، و(5.99%) من التغيرات المتبقية تعود إلى تأثير عوامل أخرى غير داخلة في الأنموذج المقدر، أو قد تكون متغيرات نوعية تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي.

ويظهر الأنموذج معنوية المتغيرات المفسرة (مؤشر التنافسية والادخار) في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد من خلال قيمة (t) التي كانت قيمتها المحسوبة أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (٥%) ودرجة حرية (٧)، والذي يدل على وجود العلاقة الإيجابية بين المتغيرات في الأنموذج، وكذلك تظهر معنوية الأنموذج من خلال اختبار (F)، وذلك لأن قيمة (F) المحسوبة كانت أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٥%) ودرجة حرية (٧)، والأنموذج يخلو من المشاكل القياسية كالارتباط الذاتي والتعدد الخطي.

إن متغير **التنافسية (GCI)** أظهر علاقة إيجابية ذات تأثير معنوي في معدل النمو الاقتصادي لهذه الدولة، وأن هذه العلاقة كانت متفقة مع المنطق الاقتصادي وفرضية البحث التي تبين أن التنافسية لها تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي، وبلغت مرونة هذا المتغير (٢,٢٥)، اي أن زيادة التنافسية بـ (١%) تؤدي إلى زيادة نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ(٢,٢٥%)، وتبين نتائج التقدير لهذا الأنموذج أن متغير **إجمالي الادخارات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي GS** كان على علاقة إيجابية وذات تأثير معنوي في معدل النمو، وبمرونة قدرها (٠,٢٠٣)، هذه العلاقة كانت متفقة مع النظرية الاقتصادية، ومن خلال مرونة هذا المتغير يتبين أن زيادة الادخار بـ ١(%) تؤدي إلى زيادة نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (٠,٢٠٣%)، فكلما زادت نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي كلما ارتفعت إمكانية تمويل المشاريع وزيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي.

4. نيكارغوا *Nicaragua*

من أجل الحصول على أفضل تقدير للنموذج فقد جُرّبَت جميع المتغيرات المذكورة في التوصيف، إلا أن توصيف الأنموذج الذي أعطى معنوية أفضل كان الآتي:

***Ln* GDP = 2.71 +0.255 GCI +0.173 *Ln* GCF**

t test	(2.00)	(3.81)	(2.51)
S.E.	1.35	0.0671	0.069

إذ أن:

الاختبارات	F	R^2	S.E.	D.W.
	26.52	86.45%	0.0243	1.28

***Ln* GDP** النمو الاقتصادي المعبر عنه بالنمو بمتوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

GCI مؤشر التنافسية العالمية

Ln GCF إجمالي تكوين رأس المال، بالأسعار الثابتة (بالصيغة اللوغاريتمية)

من نتائج التقدير لهذا الأنموذج يتضح أن (٨٦,٤٥%) من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي هي بسبب التنافسية وإجمالي تكوين رأس المال ونمو السكان، أما القيمة المتبقية من التغيرات والتي تبلغ (١٣,٥٥%) فإنها تعود إلى تأثير عوامل أخرى غير داخلة في الأنموذج المقدر، أو قد تكون متغيرات نوعية تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي.

ومن أجل اختبار معنوية المتغيرات في التفسير يُستَخدَم اختبار (t) من أجل هذا الغرض، ويتبين من قيمة (t) المحسوبة معنوية المتغير المفسر (إجمالي تكوين رأس المال) في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد بسبب أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (٥%) وبدرجة حرية (٦)، والذي يدل على وجود العلاقة الدالية بين المتغيرات في الأنموذج، كما أن قيمة (F) المحتسبة تظهر معنوية الأنموذج، وذلك لأن قيمة (F) المحسوبة كانت أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٥%) وبدرجة حرية (٦).

تبين نتائج التقدير لهذا الأنموذج أن متغير **التنافسية (GCI)** كان على علاقة إيجابية ذات تأثير غير معنوي في معدل النمو الاقتصادي للدولة، وان ميل هذا المتغير بلغ (٠,٢٥٥) وأن هذه العلاقة كانت منسجمة مع المنطق الاقتصادي وفرضية البحث التي تبين أن التنافسية لها تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي، فزيادة التنافسية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (٠,٢٥٥) وحدة، كما تبين نتائج التقدير لهذا الأنموذج أن متغير **إجمالي تكوين رأس المال (GCF)** على علاقة إيجابية ذات تأثير معنوي في معدل النمو الاقتصادي، وان زيادة هذا المتغير بـ (١%) يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (٠,١٧٣%)، إذ أن مرونة إجمالي تكوين رأس المال بلغت (٠,١٧٣).

الاستنتاجات

1. ان للتنافسية طيفاً واسعاً من المضامين، يمتد ليشمل مجالات عديدة، فالتنافسية ترتبط بتحقيق ربحية أعلى وزيادة في طلب السلع، وزيادة الصادرات والسيطرة على الأسواق وارتفاع الدخل القومي على المستوى الكلي.
2. ترتبط التنافسية بتحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، فضلا عن ارتباط التنافسية بعلاقة تكاملية على مستوى المؤسسة والقطاع والدولة يقود أحدها الآخر، وكذلك ترتبط التنافسية بالصناعة والقطاعات الاقتصادية.
3. تحقيق التنافسية يؤدي إلى تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسين نوعية الإنتاج، ولهذا تعد برامج الإصلاح الاقتصادي ضرورية في تهيئة الاقتصاد ليعمل بتناسق أفضل وتحفيز الموارد العاطلة.
4. رغم تعدد مؤشرات قياس التنافسية الدولية إلا أنها اتفقت على مؤشر للازدهار الاقتصادي، وبالتالي فإن الاختلاف حول تحديد الازدهار أدى إلى اختلاف العامل الأهم في القياس، إذ أن لهذه العوامل دوراً كبيراً في تعزيز القدرة التنافسية، كدور بيئة الاقتصاد الكلي والمؤسسات والتعليم والصحة والابتكار التي هي نفسها تسهم في رفع مستوى الرفاهية وبناء الثروة وهي الأساس في قياس التنافسية.

5. وجود علاقة إيجابية قوية بين التنافسية والنمو الاقتصادي، إذ كشفت نتائج التقدير عن وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين التنافسية والنمو الاقتصادي.
6. بينت نتائج التحليل ان العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي كانت فضلاً عن مؤشر التنافسية الدولية هي الاستثمار الأجنبي المباشر وتراكم راس المال والادخار.

المقترحات

1. من أجل زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي فإنه يتوجب السعي لرفع قيمة مؤشر التنافسية، وذلك من خلال تحسين مؤشر مستوى التنافسية العام من محاوره المختلفة.
2. إنشاء مراكز للتنافسية تعمل على دراسة الأوضاع الاقتصادية للدولة ومعرفة مراكز القوة الاقتصادية والميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة، والعمل على تطويرها، وأيضا معرفة المعوقات التي يعاني منها الاقتصاد وتقديم الحلول والخطط للتغلب على هذه المعوقات، فضلا عن متابعة الخطط التي تهدف إلى زيادة التنافسية وتقييم أدائها في ظل الأهداف والمدة الزمنية لتحقيقها.

تحسين النظام المالي ليؤدي إلى خدمة القطاع الخاص بشكل أفضل والذي يعمل على زيادة كفاءة توزيع الموارد بما يحقق الاستخدام الأمثل لها وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية وهذا يؤدي إلى زيادة تنافسية الدولة.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

1. دويدار، محمد، ١٩٩٣، مبادئ الاقتصاد السياسي، ج١، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.
2. زهية، خياري، شافية، شاوي، ٢٠١٠، القدرة التنافسية للصناعة التحويلية: دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر.
3. كينيث، جون، ٢٠٠٠، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت.

ثانياً- المصادر باللغة الانكليزية

1. De-zhang, W., Hui-yong, D., and Zhi-feng, Z. (2012, September). The study on the change of regional competitiveness and marketing development strategy of Chinese green food. In Management Science and Engineering (ICMSE), 2012 International Conference on IEEE.
2. European commission, 2003, world competitiveness report, EDT. Ronald L. Martin, directorate general policy, university of Cambridge, UK.
3. Garelli, S. (2002). The Competitiveness of Nations in a Global Knowledge-Based Economy. International Institute for Management Development (IMD), HH Chartrand .
4. Gujarati, D. (2014). Econometrics by example. Palgrave Macmillan.
5. Markusen J., Melvin J., Kaempfer W., Maskus K., 1995, international trade: theory and evidence, New York, McGrawHill.

6. Plummer, P., Tonts, M., & Martinus, K. (2014). Endogenous growth, local competitiveness and regional development: Western Australia's Regional Cities, 2001-2011. Journal of economic and social policy, 16(1).
7. Porter, M. (2003). The economic performance of regions. Regional studies, 37(6-7).
8. Reiljan, J., Hinrikus, M., Ivanov A., 2000, key issues in defining and analyzing the competitiveness of a country, working paper No. 1, university of Tartu economic and business administration, Tartu university press.
9. Schwab, K. (Ed.). (2009). The global competitiveness report 2009-2010. World Economic Forum.
10. United Nations. Economic Commission for Africa, 2004, Economic on Africa, 2004: Unlocking Africa's Trade Potential (Vol. 5). United Nations Publications., www.uneca.org
11. Vuković, D., Jovanović, A., & Đukić, M. (2012). Defining competitiveness through the theories of new economic geography and regional economy. Journal of the Geographical Institute Jovan Cvijic, SASA, 62(3).